

انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة الفساد في مختلف الوزارات والهيئات، فنسمع ان هناك فسادا وهناك من يريد ان يكافح الفساد. والسؤال المطروح هل يمكن القضاء على الفساد؟ وقد تكون كلمة الفساد بمعناها الشامل كلمة مطاطية تشمل العديد من المصطلحات، فهل الفساد هو الوساطة ام هو الرشوة ام انعدام الضمير؟ «الأنباء» التقت مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أركان السبلاني، اثناء زيارته الأخيرة للكويت وفتحنا معه ملفات الفساد في البلدان العربية وتعرفنا منه على أهداف المشروع والمحاور التي يقوم عليها. وتحدث السبلاني عن آلية عملهم لمحاربة الفساد في القطاعات المختلفة بالدول العربية، مشيرا الى مجال الخدمة المجتمعية من ورش عمل ومؤتمرات ومنتديات كاشفا عن حجم الفساد في المؤسسات والوزارات المختلفة بالدول العربية. كما سلط السبلاني الضوء على أسباب تفشي ظاهرة الفساد في مؤسسات الدول العربية، مؤكدا ان الكويت في مرتبة متوسطة فيما يخص مؤشرات الفساد مقارنة بالدول العربية الأخرى. واليكم تفاصيل الحوار:

### الأم خليفة

مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية أكد أن ضعف المنظومة الرقابية والقيمية يؤدي إلى انتشار الفساد

# أركان السبلاني لـ «الأنباء»: إنشاء هيئة لمكافحة الفساد خطوة مهمة والعبرة ليست في تشريع قانون الذمة المالية ولكن بتفعيله

المستويات، وبدون تعليم النزاهة سنخسر عنصرا مهما من عناصر التنمية وبالتالي فإن تعليم النزاهة ونزاهة التعليم مطلبان أساسيان من متطلبات تحقيق التنمية. هناك دول أقرت قوانين لمكافحة الفساد ومنها قانون كشف الذمة المالية فهل تلك القوانين تحد من معدلات الفساد؟

● قانون الذمة المالية هو من القوانين الموجودة في معظم دول العالم والكويت حاليا تتجه نحو تشريع قانون الذمة المالية ولكن العبرة ليست في وضع القانون لأن كثيرا من الدول التي سنت هذا القانون لم تطبقه بشكل فاعل على أرض الواقع، بحيث يصرح الموظف العام عن ذمته المالية المحقق من صحة التصريح ولا يتم فتح التصريح الا مع تعقيدات ادارية وقضائية كثيرة بالإضافة الى انمنظمة ادارة التصريحات ضعيفة، ولكن في حال تم وضع قانون حقيقي وفعال للذمة المالية فسيساهم بشكل مباشر وفعال في مكافحة الفساد وتحديد في مكافحة الإثراء غير المشروع.

هناك موجة من التحولات التي حدثت مؤخرا في ثورات الربيع العربي ما خلق حالة لدى الجميع عامة والشباب خاصة بالرغبة في المزيد من الشفافية والنزاهة فما دوركم لتدعيم ذلك الأمر؟

● برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي ينتمي اليه مشروعنا يركز بشكل عام على موضوع الديمقراطية والمشاركة المجتمعية ويرعى حوارات بين مختلف الأطراف وايضا يسعى لتمكين الشباب من أجل التعبير عن رأيهم، ففي تونس على سبيل المثال قمنا بعمل دراسات واستطلاعات لأخذ رأي الشباب في مسائل إصلاحية مختلفة، وضمان ان تؤخذ آراؤهم في عين الاعتبار، وايضا لدينا جهود مشابهة في عدد من الدول العربية الأخرى. كما يسعى مشروعنا الإقليمي دوما الى إشراك الشباب في التشجيع المعنيين في الدول على توعيتهم وتدريبهم. وموضوع تعليم النزاهة للشباب وإشراكهم في مكافحة الفساد من المواضيع المهمة جدا بالنسبة إلينا، وإن كان مشروعنا لا يركز على تعليم النزاهة بشكل خاص، بل يركز أكثر على تحقيق إصلاحات مؤسسية وقانونية، ولكن من خلال عملنا مع المجتمع المدني نحرص دوما على توفير مساحة لتمكين الشباب ونقدم المشورة للدول من أجل ان تدمجهم في جهودها، فشباب اليوم هم قادة المستقبل، وبالتالي فإن مشاركتهم يجب ان تكون فعالة أكثر. ولكن العبرة ليست في الوعظ، بل في إيجاد البيئة الصحية على أرض الواقع، فإذا خرج الشباب من الجامعة ووجد الفساد منتشرا من حوله فسيد نفسه مضطرا للانغماس فيه او على الأقل سيفضل عدم المشاركة وينتهي به الأمر أن يشعر بالإحباط.

المشروع الإقليمي هو من عناصر التنمية وبالتالي فإن تعليم النزاهة ونزاهة التعليم مطلبان أساسيان من متطلبات تحقيق التنمية. هناك دول أقرت قوانين لمكافحة الفساد ومنها قانون كشف الذمة المالية فهل تلك القوانين تحد من معدلات الفساد؟

● قانون الذمة المالية هو من القوانين الموجودة في معظم دول العالم والكويت حاليا تتجه نحو تشريع قانون الذمة المالية ولكن العبرة ليست في وضع القانون لأن كثيرا من الدول التي سنت هذا القانون لم تطبقه بشكل فاعل على أرض الواقع، بحيث يصرح الموظف العام عن ذمته المالية المحقق من صحة التصريح ولا يتم فتح التصريح الا مع تعقيدات ادارية وقضائية كثيرة بالإضافة الى انمنظمة ادارة التصريحات ضعيفة، ولكن في حال تم وضع قانون حقيقي وفعال للذمة المالية فسيساهم بشكل مباشر وفعال في مكافحة الفساد وتحديد في مكافحة الإثراء غير المشروع.

بشكل جيد والسعي لإشراك جميع الأطراف المعنية منذ البداية في هذه الجهود، وفي الوقت نفسه من المهم مراعاة عدم التأخر في اتخاذ خطوات ملموسة. نود توضيح أوجه التعاون بينكم وبين الجهات المعنية بمكافحة الفساد من هيئات وادارات في الدول العربية؟

● مشروعنا يلعب دور الأمانة العامة للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التي تضم 43 هيئة ووزارة من 16 بلدا عربيا وتضم جمعيات غير حكومية يبلغ عددها 21 جمعية على مستوى الدول العربية كما تضم أعضاء مراقبين من دول شريكة كماليزيا والبرازيل وهي آلية تعاون مؤسسية لبحث وتطوير السياسات ولتبادل المعلومات ولتنمية القدرات في مواجهة الفساد. ومن خلال الشبكة، نعمل على دعم جميع هذه الجهات في تحديد أولوياتها وتنفيذها.

لو تحدثنا عن محور التعليم فما أوجه الفساد التي تستشري في هذا القطاع وكيف يمكن محاربتها خاصة انك على فئعة بان نزاهة التعليم ضرورة لتحقيق التنمية وكيف يمكن تعليم النزاهة لأفراد المجتمع بشكل عام؟

● التعليم عنصر مهم جدا للجهود التنموية وهو القطاع الذي تتم من خلاله بناء القدرات البشرية ومن دون النزاهة في هذا القطاع فإن النتائج المتحققة ولو نظرتنا الى الأهداف الإنمائية الألفية نجد ان من احد اهم الأهداف مرتبطة بالتعليم وفي الحديث عن أجندة التنمية لما بعد 2015 نجد ان التعليم في صلبها، وبالتالي عندما ينتشر الفساد في قطاع التعليم فإن الأموال المخصصة للتعليم لن تحقق النتائج المرجوة منها نظرا لأن هناك من سيسرقها ويسيء ادارتها، فهناك علاقة قوية جدا بين مكافحة الفساد وتحقيق التنمية من خلال مكافحة الفساد في قطاع التعليم.

والفساد مفهوم واسع تندرج تحته مجموعة من الممارسات ومنها الرشوة والإختلاس والإلتفاف بالنفوذ وسوء استغلال السلطة، وكلها يمكن ان تكون موجودة في قطاع التعليم الذي ينتشر فيه الفساد ينتشر على أكثر من مستوى أيضا، فهناك فساد في قبول الطلبة في المدارس وفي تسريب الاختبارات والغش وايضا على مستوى تعيين الأساتذة ومراقبة أدائهم وضمان حضورهم وقيامهم بواجبهم، وكذلك في عملية تخصيص الأموال المرصودة وصرفها لبناء المدارس، وكذلك موضوع الكتب المدرسية وكيفية وضعها وما هي الشركات التي تكلف بطباعتها وتوزيعها.

وفيما يخص تعليم النزاهة لا بد من التأكيد أنها قيمة أخلاقية وسلوكية أساسية لا بد منها لتحقيق المواطنة الصالحة الجيدة ولترسيخ ما يلزم من قيم وسلوكيات لدى افراد المجتمع ليطلعوا بأدوارهم سواء في حياتهم اليومية كمواطنين او كمسؤولين في مراكز المسؤولية في مختلف

رأي ومدركات، وعلى هذا السلم هناك تفاوت بين الدول العربية، وباختصار فإننا نرى ان الدول العربية ذات الدخل الاقتصادي المرتفع في رأي الناس وانطباعاتهم غالبا ما تكون أقل فسادا، ولكن قد لا يكون هذا هو الواقع في المفهوم الأوسع للفساد، ومن ناحية أخرى فإن الناس يتكئون لديها انطباع بانتشار الفساد عندما تواجهه في سياق تعاملاتها اليومية في الدول التي لا توجد بها حوسبة للمعاملات الإدارية والدول التي تضعف فيها رواتب موظفيها وبالتالي يضطر للجوء الى الرشوة.

ولكن حاليا هناك توجه لاعتماد المؤشرات والدراسات التي تقيس مدى فاعلية مكافحة الفساد، بدلا من التركيز على قياس الفساد نفسه، وفي نهاية العام المقبل ستكون قد استكملنا وضع جميع الدول العربية وسنصدر ملخصا عن وضع هذه الدول في مكافحة الفساد من حيث مدى التزامها في تجميع الفساد وفق الفصل الثالث من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وفي التعاون الدولي لمكافحة وفق الفصل الرابع منها.

حدثنا عن وضع الكويز من حيث مؤشرات الفساد، وأين تكمن مواطن الفساد؟ وهل استحداث هيئة مكافحة الفساد مؤخرا كان خطوة إيجابية؟

● الكويز من الدول التي تحتل مرتبة متوسطة في المؤشر الدولي فيما يخص الفساد مقارنة بباقي الدول التي يقيسها هذا المؤشر، وخلال السنوات الماضية هناك تراجع نسبي في المؤشر، ولكن المؤشر، كما ذكرت سلفا، يقيس رأي الناس وانطباعاتهم، ومن ناحية أخرى فإن المقاربة الرقابية والعقابية من جهة وبين المقاربة القيمية والأخلاقية من جهة أخرى.

هل لديكم ترتيب للدول العربية من حيث ارتفاع معدلات الفساد؟

● قياس الفساد كظاهرة أمر صعب للغاية، بل يكاد يكون مستحيلا، وهناك فهم شائع بين البعض بأن هناك مؤشرات تعالج بشكل صحيح لمكافحة الفساد، فمن أكبر الأخطاء التي قد تقع فيها مثل تلك الهيئات هو الاستعجال تحت ضغط الشارع الذي يربيد نتائج سريعة، ولكن من أجل مكافحة الفساد بشكل صحيح لابد من التأسيس

في مؤسسات الدول العربية؟ وهل القوانين والتشريعات التي تجرم الفساد كافية للقضاء عليه ام اننا بحاجة الى تعديل القوانين؟

● هذا سؤال مهم جدا، فأسباب انتشار الفساد تتعدد وتختلف وفي بعض الأحيان لا نجد القانون الذي يتعامل بشكل فعال وفي احيان أخرى نجد قانونا منقوصا وان كان في شكله عندما نريد تنفيذه نجد ان هناك خللا يؤدي لعدم تنفيذه بالشكل الصحيح. وفي بعض الأحيان ايضا فإن كثرة القوانين والأدوات الرقابية تصنع عبئا فسيعى المعنويون لتقاضي تلك الأعباء من خلال الالتفاف عليها باستخدام لها وإعلامها او الوساطة، هذا بالإضافة الى انتشار قيم الاستهلاك التفخيري بحكم السياسات الاقتصادية والضرائبية القائمة في معظم البلدان العربية بما يشجع الطمع والإعتد بالظاهر ويخلق حافزا للفساد، فالفساد لا يقتصر فقط على أصحاب الرواتب المتدنية، بل ان هناك فسادا يطول كبار الموظفين والمسؤولين أيضا، وبالتالي في ظل هذه الظروف يمكن القول إن ضعف المنظومة الرقابية والقيمية يؤدي الى انتشار الفساد في الدول.

وهل يمكن القضاء على الفساد بشكل نهائي؟

● الفساد ممارسة مرفوضة في أي مجتمع، ولكنه كأي جريمة أخرى موجود في كل مجتمع، ولن ينتهي بشكل كامل، فالنقد بين المقاربة القضاء على الفساد بشكل نهائي، وانما التحدي هو وضع عقوبات رادعة لمرتكبي الفساد، فمكافحة الفساد تكون بالوقاية اولا ثم بالعقاب، ولابد ان تكون هناك موازنة بين المقاربة الرقابية والعقابية من جهة وبين المقاربة القيمية والأخلاقية من جهة أخرى.

هل لديكم ترتيب للدول العربية من حيث ارتفاع معدلات الفساد؟

● قياس الفساد كظاهرة أمر صعب للغاية، بل يكاد يكون مستحيلا، وهناك فهم شائع بين البعض بأن هناك مؤشرات تعالج بشكل صحيح لمكافحة الفساد، فمن أكبر الأخطاء التي قد تقع فيها مثل تلك الهيئات هو الاستعجال تحت ضغط الشارع الذي يربيد نتائج سريعة، ولكن من أجل مكافحة الفساد بشكل صحيح لابد من التأسيس

قال السبلاني خلال الحوار: مشروعنا الإقليمي مبني على فكرة أساسية بأنه لا بد من إيجاد مساحة مشتركة لأولئك الراغبين في تحقيق الإصلاح. والذي يجب عليه أن يكافح الفساد هو الجهات المعنية في كل بلد، وهي الوزارات المعنية، وهيئات الرقابة ومكافحة الفساد، والبرلمانات، ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني. كما اكد ان مكافحة الفساد تكون بالوقاية اولا ثم بالعقاب ولا بد ان تكون هناك موازنة بين المقاربة الرقابية والعقابية من جهة والمقاربة القيمية والأخلاقية من جهة أخرى. موضحا ان انتشار قيم الاستهلاك التفخيري بحكم السياسات الاقتصادية والضرائبية القائمة في معظم البلدان العربية يشجع الطمع والاعتداد بالظاهر ويخلق حافزا للفساد.



أركان السبلاني

الاطراف.

من خلال خبرتككم بالمشروع، هل الفساد مستشر في البلدان العربية بجميع قطاعات الدولة، ام ان هناك قطاعات تزداد فيها معدلات الفساد؟

● موضوع مكافحة الفساد في المنطقة العربية، ولا أقول موضوع الفساد، يعد موضوعا جديدا نوعا ما وبالتالي فإن الجهود الحقيقية المنصبة على تحديد مواطن الفساد لاتزال حديثة، وان بدأت في الآونة الأخيرة تظهر بعض الدراسات الجيدة في هذا المجال، وبناء عليها نستطيع ان أقول ان أنواع وممارسات الفساد تختلف من دولة لأخرى، فهناك فساد في المشتريات والصفقات العامة في قطاع الدواء والصحة، وهناك فساد على مستوى إدارة الموارد البشرية في قطاع التعليم، وهناك تحديات كبيرة في قطاع الجمارك ببعض الدول، وتحديات قد نراها في قطاعات أخرى مثل قطاع تحصيل الضرائب والعقارات والبناء، ولا يمكن التعميم فهناك تفاوت في مدى انتشار الفساد بين قطاع وآخر في البلدان العربية ولكن على اعتبار ان هذا الموضوع حديث فلا يوجد توثيق حقيقي لمدى انتشار الفساد في القطاعات المختلفة ونأمل في المرحلة المقبلة توضيح تلك الصورة خاصة في البلدان التي تسعى لوضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد.

وماذا عن أبرز الأنشطة التي يقوم بها المشروع في مجال الخدمة المجتمعية من ورش عمل ومؤتمرات ومنتديات؟

● مشروعنا مبني على فكرة أساسية بأنه لا بد من إيجاد مساحة مشتركة لأولئك الراغبين في تحقيق الإصلاح، ومن هنا فإن المنتديات جزء مهم من هذه المساحة التي يأتي اليها المهتمين ويفكرون معاً، فكما ان الفساد والفاستدين شبكات فإن مكافحة الفساد يجب ان يكون لها ايضا شبكاتها المضادة، المكونة من الراغبين في مكافحة الفساد، ونحن حريصون في المقام الأول على مشاركة المجتمع المدني والمرأة والشباب في مثل تلك المنتديات كما اننا حريصون على مشاركة جميع الأطراف في تحقيق الإصلاح الحقيقي يحتاج الى مشاركة جميع

من وجهة نظرك، ما أسباب تفشي الفساد

يكافح الفساد هو الجهات المعنية في كل بلد، وهي الوزارات المعنية، وهيئات الرقابة ومكافحة الفساد، والبرلمانات، ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، ودورنا ان ندعم تلك الجهات، ويتوقف النجاح على مدى رغبة وقدره هذه الجهات على تحقيق الإصلاح وبالتالي فدورنا يركز على تقديم النصيحة الفنية لها وتدريبها وتوفير الأدوات الفعالة لها وإعلامها بالتجارب الجيدة والدروس المستفادة من الدول الأخرى، ونقوم في هذا السياق بإجراء تقييمات مستمرة للوقوف على المشاكل ثم اقتراح آليات الحلول ووضع خطط لتنفيذها ومن ثم تقييم النتائج.

وماذا عن أبرز الأنشطة التي يقوم بها المشروع في مجال الخدمة المجتمعية من ورش عمل ومؤتمرات ومنتديات؟

● مشروعنا مبني على فكرة أساسية بأنه لا بد من إيجاد مساحة مشتركة لأولئك الراغبين في تحقيق الإصلاح، ومن هنا فإن المنتديات جزء مهم من هذه المساحة التي يأتي اليها المهتمين ويفكرون معاً، فكما ان الفساد والفاستدين شبكات فإن مكافحة الفساد يجب ان يكون لها ايضا شبكاتها المضادة، المكونة من الراغبين في مكافحة الفساد، ونحن حريصون في المقام الأول على مشاركة المجتمع المدني والمرأة والشباب في مثل تلك المنتديات كما اننا حريصون على مشاركة جميع الأطراف في تحقيق الإصلاح الحقيقي يحتاج الى مشاركة جميع

وماذا عن أبرز الأنشطة التي يقوم بها المشروع في مجال الخدمة المجتمعية من ورش عمل ومؤتمرات ومنتديات؟

● مشروعنا مبني على فكرة أساسية بأنه لا بد من إيجاد مساحة مشتركة لأولئك الراغبين في تحقيق الإصلاح، ومن هنا فإن المنتديات جزء مهم من هذه المساحة التي يأتي اليها المهتمين ويفكرون معاً، فكما ان الفساد والفاستدين شبكات فإن مكافحة الفساد يجب ان يكون لها ايضا شبكاتها المضادة، المكونة من الراغبين في مكافحة الفساد، ونحن حريصون في المقام الأول على مشاركة المجتمع المدني والمرأة والشباب في مثل تلك المنتديات كما اننا حريصون على مشاركة جميع الأطراف في تحقيق الإصلاح الحقيقي يحتاج الى مشاركة جميع

من وجهة نظرك، ما أسباب تفشي الفساد

لدينا 177 مكتباً

موزعة على 5 مناطق حول العالم

ندعم الجهات المعنية بمحاربة الفساد من أجل القضاء عليه

أنواع وممارسات الفساد تختلف من دولة لأخرى

التحدي ليس في القضاء على الفساد بل في وضع عقوبات رادعة لمرتكبيه

لا يوجد مؤشر واحد متكامل بالعالم يقيس مدى انتشار الفساد

لا يوجد مؤشر واحد متكامل بالعالم يقيس مدى انتشار الفساد

لا يوجد مؤشر واحد متكامل بالعالم يقيس مدى انتشار الفساد

لا يوجد مؤشر واحد متكامل بالعالم يقيس مدى انتشار الفساد

لا يوجد مؤشر واحد متكامل بالعالم يقيس مدى انتشار الفساد

لا يوجد مؤشر واحد متكامل بالعالم يقيس مدى انتشار الفساد

لا يوجد مؤشر واحد متكامل بالعالم يقيس مدى انتشار الفساد

لا يوجد مؤشر واحد متكامل بالعالم يقيس مدى انتشار الفساد

في البداية نود تسليط الضوء على المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية وأهداف المشروع؟

● المشروع الإقليمي هو مشروع ضمن عدة مشاريع خاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الموجود في أكثر من 177 مكتباً في دول العالم وايضا على المستوى الإقليمي في 5 مناطق بالعالم وهذا البرنامج معني في المقام الأول بدعم الجهود التي تحقق التنمية وبالتالي فهو يعمل على عدد من المشاريع التي تصب في خدمة هذا الهدف الواسع، وأحد تلك المشاريع هو مشروع مكافحة الفساد الذي يغطي المنطقة العربية ويركز على عدد من الدول التي انضمت إليه لتصبح بذلك دول ذات أولوية في تلقي المساعدة وهي المغرب وتونس والأردن وفلسطين ولبنان والعراق واليمن وجيبوتي، وبموازاتها ينشط المشروع أيضا، وإن بدرجة أقل، في دول عربية أخرى.

ما المحاور التي يقوم عليها برنامج عملكم وكيف تقومون بتحقيق كل محور على حدة؟

● المشروع يركز على 4 محاور رئيسية، المحور الأول يدعم الجهات المعنية بإجراء تقييمات النزاهة ومكافحة الفساد بحيث يمكنهم من خلالها تحديد احتياجات الإصلاح بشكل موضوعي ومراقبة مدى التقدم في تحقيق تلك الإصلاحات، والمحور الثاني يدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وقد انضمت لتلك الاتفاقية أكثر من 168 دولة، وهناك 18 دولة عربية ألزمت نفسها بتطبيق تلك الاتفاقية وبالتالي نحن نقدم المساعدة لتلك الدول من أجل تنفيذ الاتفاقية والإيفاء بالتزاماتها الدولية من خلال التدريب وتقديم المشورة الفنية والمساعدة في صياغة تشريعات متوائمة مع متطلبات الاتفاقية. اما المحور الثالث فخاص بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في قطاعات محددة ذات أولوية بالنسبة للحياة اليومية للناس وبالنسبة لجهود التنمية، فلدنيا على سبيل المثال جهود في قطاع الصحة في الأردن وقطاع التعليم في المغرب ولدينا جهود مستدا قريبا في قطاع الجمارك في لبنان. اما المحور الرابع، فتتعاون مع الدول التي تمر بمراحل انتقالية في المنطقة لمعالجة مسائل ذات أهمية خاصة بالنسبة إليها مثل استرداد الأموال التي نهبته أو إرساء جهود مكافحة الفساد في إطار جهود العدالة الانتقالية.

ومن خلال تلك المحاور الأربعة نسعى الى دعم الدول العربية في وضع وتنفيذ ورصد استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد متنسقة وفعالة تحترم مبادئ المشاركة بالمجتمع وحكم القانون وحسن إدارة الشأن العام والحد من إهدار المال العام.

وما آلية عملكم لمحاربة الفساد في القطاعات المختلفة بالدول العربية ومدى صلاحياتكم لتحقيق ذلك؟

● من يجب عليه ان

وما آلية عملكم لمحاربة الفساد في القطاعات المختلفة بالدول العربية ومدى صلاحياتكم لتحقيق ذلك؟

● من يجب عليه ان



أركان السبلاني يتحدث للزميلة آلاء خليفة